ولا نعرف ما هي الحجج التي واجهت بارزل في الولايات المتحدة . ومع ان الاعتراف باسرائيل من شأنه ان يزيل عقبة مهمة من طريق اعتراف ممكن في المستقبل من قبل الدول العربية بجمهورية المانيا الديموقراطية ، فقد كان من غير المحتمل ان تتخذ أي منها هذه الخطوة في ذلك الحين . فالمسألة ستعالج ضمن اطار الجامعة العربية حيث ستبدي الدول الكثيرة المحافظة والموالية للغرب مقاومة شديدة . وستقبل جميع الدول العربية تقريبا بوجهة عمل بديلة ، وهي قطع العلاقات الدبلوماسية مع الجمهورية الاتحادية(٧٣). ولا بد ان يكون الاميركيون قد قدموا تأكيدات بانهم سيمارسون نفوذهم في الشرق الاوسط واماكن اخرى لمصلحة الجمهورية الاتحادية حول المسألة الالمانية ، ولكنهم اوضحوا كذلك ان الاعتراف باسرائيل هو ثمن البقاء تحت المظلة الاميركية .

ويطرح السؤال الان حول اهمية ودلالة هذه الاحداث بالنسبة الى ميزان القوة في النزاع الفلسطيني . فالاعتراف باسرائيل حمل معه قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجمهورية الاتحادية والدول العربية (باستثناء تونس والمغرب وليبيا)، ودام قطع العلاقات سبعة اعوام . ومما لا ريب فيه أن انعدام وجود علائق دبلوماسية أخر أية اعادة نظر في القرار ضد المزيد من المعونة الاقتصادية للتنمية (الذي لم يؤثر في الجمهورية العربية المتحدة فحسب ، بالطبع ، بل أثر في جميع الدول التي قطعت علاقاتها مع بون) . والذي خسرته هذه الدول بصورة مطلقة وبالنسبة لاسرائيل لا يمكن الا تقديره على وجه التقريب . فمنذ عام ١٩٥٠ كانت الدول المتورطة مباشرة في النزاع مع اسرائيل قد تلقت على وجه التقريب المبالغ التالية من المال (في ملايين المباركات الالمانية)كقروض او معونة فنية : مصر ٣٦٧ ، الاردن ١٠٧ ، سوريا ٣١(٧٤). وجرى تقديم الجزء الاعظم من المساعدة الى مصر في عام ١٩٦٣(٧٥). وكانت الجمهورية الاتحادية ايضا قد ضمنت قروضا خاصة لمصر بلغت حوالي ٥٥٠ مليون مارك الماني(٧٦). ومنح اللاجئون الفلسطينيون نحو ٢٢ مليون مارك الماني بين عام ١٩٥٢ ونهاية عام ١٩٦٨ . وبدءا من عام ١٩٦٩ تلقوا نحو ١٠ ملايين مارك سنويا(٧٧).

والى جانب دفع ثلاثة بلايين مارك الى اسرائيل بين عام ١٩٥٢ وربيع عام ١٩٦٦ ، اعترفت الجمهورية الاتحادية بأنها اعطت اسرائيل نحو ١٤٠ مليون مارك سنويا في شكل قروض منذ عام ١٩٦٦ . ولكنه أثبت ان اسرائيل ، في هذه الفترة ، تلقت ما لا يقل عن ٦٠ مليون مارك الماني سنويا(٧٨). وترفض الحكومة الالمانية تقديم المزيد من المعلومات حول المعونة الى اسرائيل . وقد ردت وزارة التعاون الاقتصادي على الطلب الذي تقدمت انا به للحصول على المزيد من المعلومات بالكلمات التالية : « لا أستطيع ان اعطيك أية أرقام حول المعونة الاقتصادية او غير الاقتصادية لاسرائيل ، وبالنظر الى شكلها والى الاوضاع الخاصة في العلاقات بين الجمهورية الاتحادية واسرائيل ، فانها لن تتيح المجال لمقارنة مباشرة (مع المعونة للعرب) على أية حال »(٧٩).

ولا شك ان الفرق في المبالغ المعطاة للجانبين حتى عام ١٩٦٥ كان كبيرا الى حد أن مواصلة المعونة للعرب فيما بعد ما كانت لتؤثر كثيرا في الفرق بوجه عام(٨٠). كما لا يمكن الافتراض بشكل قاطع بأن المعونة الراهنة للعرب تدنو من المنح الراهنة لاسرائيل ؟ واخفاء حكومتي المانيا الغربية واسرائيل لحقائق مهمة من شأنه الا « يتيح المجال لمقارنة مباشرة » ، ولكنه سبب وجيه للاعتقاد بأن شيئا ما يحجب الان وهو سيزعج العرب ازعاجا خطيرا اذا ما أميط اللثام عنه .

وسأتناول في القسم التالي نتائج محتملة اخرى للاعتراف باسرائيل ولقطع العلاقات مع العرب .

حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧

في ذروة الازمة في الشرق الاوسط وقفت الجمهورية الاتحادية مع اسرائيل فبعدما هاجمت القوات العسكرية الاسرائيلية وغزت اراضي عربية كبيرة ، اعادت المانيا الغربية تأكيد رأيها ان اسرائيل على حق . وفي الحادي والثلاثين من ايار (مايو) قال وزير الخارجية فيللي برانت : لسنا مع الحلول من جانب واحد بل مع الحلول التعاقدية ، ولسنا مع استخدام القوة بل مع نبذ القوة . لهذا السبب تتخذ الجمهورية الاتحادية الموقف بوجوب صيانة مبدأ حرية البحار. وان مصالح اسرة الامم تنتهك عندما تقاطع او